الائتلاف المدني لمكافحة الفساد
Alliance Civile Contre la corruption

تونس في 05 جوان2017

بيـان الائـتـلاف المـدني لمـكافـحـة الفـسـاد
حـول الحملة الأخيرة ضد الفساد والفاسدين

بعد أن تفاقمت ظاهرة الفساد واتسعت رقعتها وإمتد نفوذ أعوانها إلى أجهزة الدولة في غياب لأي إجراءات أو تصد من طرف الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، إتخذ رئيس الحكومة يوسف الشاهد إجراءات عملية وملموسة مطلقا حملة وطنية للتصدي لهذه الظاهرة التي تنخر الدولة، لكن هذه الحملة سرعان ما توقفت مما أثار انتقادات وتساؤلات حول مدى جديتها واستمراريتها.

وقد أثارت الإيقافات التي شملت عددا من المشتبه بتورطّهم في الفساد والتهريب موجة من التفاؤل لدى عموم التونسيين ودعم كامل لتلك المبادرات مع ما رافقها من جدل لدى الرأي العام.

وبعد الاجتماع التشاوري المنعقد بمقر النقابة الوطنيّة للصحافيين التونسيين بدعوة من كلّ من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، يهمّ الائتلاف المدني لمكافحة الفساد أن يعبّر عن دعمه المبدئي لكلّ الإجراءات الجديّة الرامية إلى شنّ حرب حقيقية وشاملة ضدّ الفساد والفاسدين، ويشدّد على أنّ الاجراءات الأخيرة تعتبر تقدّما إيجابيا، إلا أنها تظل غير كافية لإقتصارها على عدد محدود من المشتبه بتورطهم في الفساد ولغموض الإجراءات المتخذة.

و عليه فإن الإئتلاف المدني لمكافحة الفساد يهمه أن يؤكد على ما يلي :

أولا: ضرورة اعلام الرأي العام بمجريات وتطوّرات الحملة ضدّ الفاسدين وتوضيح خلفيّات الايقافات الأخيرة و الأشخاص المعنيّين والتهم التي يواجهونها، و يدعو الحكومة إلى تحسين منظومة الاتصال والتواصل في علاقة باستراتيجيتها الخاصة لمكافحة الفساد.

ثانيا: توجيه المعركة ضد منظومة الفساد في شموليتها وبكل أشكالها ومظاهرها وخاصة منها القانونية والإدارية بغرض تفكيكها والحد من آثارها على الإقتصاد الوطني.

ثالثا: ضرورة إحترام الإجراءات القانونيّة من أجل ضمان حقوق الدفاع لكلّ المتهمين وفق ما يقتضيه دستور البلاد ومعايير المحاكمة العادلة، وإحالة القضايا المتعلقة بالفساد على قطب القضاء المالي دون القضاء العسكري، بإعتبار أن الخلل في الإجراءات لا يخدم إلا الفساد والمفسدين ويساهم في إفلاتهم من العقاب وفي التوسيع غير المبرر لدائرة المتعاطفين معهم.

رابعا: ضرورة فتح أبحاث إدارية وعند الإقتضاء جزائية في البطء غير المبرر لتتبع الفاسدين من طرف القضاء العدلي إذا ما ثبت وجود قضايا ضدهم تأخر حسمها قضائيا بشكل يثير كل شبهة جائزة أو يهدد النظام العام لخطورة الأفعال المنسوبة ولحجم القضايا المتعلقة بالفساد التي تأخر الفصل فيها.

وفي إطار تفعيل حرب حقيقية ضد الفساد يطالب الإئتلاف المدني لمكافحة الفساد بـ :

أوّلا : توفير الدّعم المالي واللوجستي والبشري لمختلف السلط و المؤسسات و الهياكل المعنيّة بمكافحة الفساد كالقطب القضائي المالي والهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد و دائرة المحاسبات و كلّ الهياكل الرقابيّة ذات الصلة، و إلزام الهياكل الرقابية بنشر التقارير التي تحتوي على عمليات فساد موثقة للعموم.

ثانيا : تطوير الإطار التشريعي لمكافحة الفساد والإسراع بالمصادقة على مشاريع قوانين مكافحة الإثراء غير المشروع والتصريح بالمكتسبات ومنع تضارب المصالح وسن النصوص التطبيقية لقانون حماية المبلغين .

ثالثا : مراجعة مشروع قانون الهيئة الدستوريّة الدائمة للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بصفة جوهرية وشاملة بما من شأنه أن يمنح الهيئة كامل الصلاحيات والوسائل والاستقلالية اللازمة لأداء المهام المنوطة بها.

رابعا : التفعيل الفوري للاستراتيجيّة الوطنيّة للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وخطّة عملها التي تبنّتها الحكومة وأمضت على ميثاقها مع سائر الأطراف المتداخلة منذ يوم 09 دسيمبر 2016.

خامسا : توحيد جهود المجتمع المدني والإعلام لتبني المعركة ضدّ الفساد وتوسيعها لتشمل كلّ مظاهره و جميع القطاعات التي طالها، وإرساء دعائم وثقافة الحوكمة الرشيدة و القطع مع الإفلات من العقاب.

سادسا : سحب مشروع قانون المصالحة المالية والاقتصادية الي يهدف الى العفو عن متورطين في الفساد من موظفين و رجال أعمال وذلك لطمئنة الرأي العام وتأكيد جدية السلطة التنفيذية في حربها على الفساد والفاسدين.

سابعا : وضع إستراتيجية كاملة و بصفة فورية مع تخصيص الاعتمادات الكافية لتعصير الإدارة وتطوير منظومتها المعلوماتية وتدعيم نظام الرقابة الداخلي وتعزيز الحوكمة لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية و ارساء كل الوسائل الممكنة للوقاية من ظاهرة الفساد.

ثامنا: تعميم مدونات السلوك على جميع القطاعات العمومية والخاصة.

تاسعا: تطوير الإطار التشريعي من أجل تجاوز النقائص التي تم تحديدها في آلية الاستعراض لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الإئتلاف المدني لمكافحة الفساد

قائمة الجمعيات والمنظمات الممضية على البيان

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
شبكة مراقبون
جمعية امرأة وريادة
معهد الإنماء الإنساني
الجمعية التونسية للصحافة الاستقصائية
شبكة مقاومة الرشوة والفساد
الجمعية التونسية للحوكمة المحلية
مرصد شاهد
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
جمعية البوصلة
جمعية الخبراء المحاسبين الشبان
الجمعية التونسية للتنمية والتكوين
الجمعية التونسية لمكافحة الفساد
مجموعة الحوكمة المفتوحة والرقمية
الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات
الجمعية التونسية للمنظومات الرقمية الحرة
منظمة المادة 19